Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

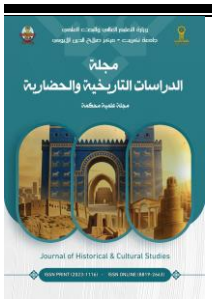

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663

Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

JHCS
مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

The job of a typist in Tunisia (1782-1837)

* Researcher Name (1): M.D. Maad Ibrahim Muhammad
Work Aadrees: Tikrit University/ College of Education for Girls/ Department of History
Email: moad.e.mohamad@tu.edu.iq

Keywords

Tunisia, Sahib al-Tabi, Mamluks, Husaynid Era, Administrative Reforms.

Article Information:

Received: 1/5/2026
Received in revised form:1/6/12026
Accepted:7/6/2026
Final Proofreading:25/05/2026
Published:18/6/2026

Information of the corresponding researcher:

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY /LICENSE. http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Abstract:

This research provides a historical and institutional study of the office of "Sahib al-Tabi" (The Keeper of the Seal) in the Regency of Tunis from 1782 to 1837, a period that witnessed a radical transformation in the structure of the Husaynid power. The study traces the historical roots and evolution of this office from a technical, bureaucratic task centered on safeguarding royal seals and decrees into a dominant political, military, and economic institution that formed the executive backbone of the state, particularly with the rise of the "Mamluk" elite of European and Caucasian origins. Furthermore, the research highlights the diplomatic and military roles of Sahib al-Tabi in managing regional crises, negotiating with European consuls, and wielding financial influence through monopolizing tax-farming (Lizam), overseeing the mint (Dar al-Darb), and accumulating private wealth, which materialized into landmark architectural complexes and religious endowments (Awqaf) such as the Halfaouine Complex. Finally, the study examines the decline of this office due to internal assassinations and liquidations among the Mamluks, culminating in its complete marginalization and transformation into a ceremonial, protocol-based role in 1837 under the administrative and military reforms of Mushir Ahmad Bey, who dismantled traditional powers in favor of modern centralized ministries.

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

وظيفة صاحب الطابع في تونس(1782–1837)

*اسم الباحث الاول المراسل:م.د معاد إبراهيم محمد
مكان العمل:جامعة تكريت – كلية التربية للبنات
البريد الالكتروني:moad.e.mohamad@tu.edu.iq

الملخص

تناول هذا البحث دراسة تاريخية ومؤسساتية لوظيفة "صاحب الطابع" في تونس خلال الفترة الممتدة من 1782 إلى 1837، وهي الحقبة التي شهدت تحولاً راديكالياً في بنية السلطة الحسينية إذ تتبع البحث الجذور التاريخية للوظيفة وتطورها من مجرد مهمة ديوانية تقنية تعنى بحفظ الأختام والمراسيم، إلى مؤسسة سياسية، وعسكرية، واقتصادية مهيمنة شكلت مركز الثقل التنفيذي في البلاد، لاسيما مع صعود نخبة "المماليك" من ذوي الأصول الأوروبية والقوقازية كما سلّط البحث الضوء على الأدوار الدبلوماسية والعسكرية لصاحب الطابع في إدارة الأزمات الإقليمية والتفاوض مع القناصل الأوروبيين، فضلاً عن نفوذه المالي عبر احتكار اللّزامات، وإدارة دار الضرب، وتراكم ثرواته الخاصة التي تُرجمت إلى معالم حضارية وأوقاف دينية وعلمية بارزة كمركب الحلفاوين وأخيراً، رصد البحث المنحنى الهبوطي للوظيفة جراء الاغتيالات والتصفيات البينية بين المماليك، وصولاً إلى تهميشها الكامل وتحويلها إلى منصب شرفي بروتوكولي عام 1837 بموجب الإصلاحات الإدارية والعسكرية للمشير أحمد باي الذي فكك الصلاحيات التقليدية لصالح وزارات حديثة مركزية.

الكلمات المفتاحية

- تونس
- صاحب الطابع
- المماليك
- العهد الحسيني
- الإصلاحات الإدارية

معلومات البحث

تاريخ استلام البحث:2026/5/1
تاريخ استلام النسخة النهائية:2026/6/1
تاريخ قبول النشر:2026/6/7
تاريخ اجراء التدقيق اللغوي:2026/5/25
تاريخ النشر على موقع المجلة: 2026/06/18

معلومات الباحث المراسل:

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY /LICENSE. http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

المقدمة:

تعتبر دراسة النظم الإدارية والسياسية في المغرب العربي خلال العصر الحديث من الركائز الأساسية لفهم آليات الحكم وتطور الدولة وعلاقتها بالمجتمع وتكتسي وظيفة "صاحب الطابع" في تونس (1782–1837) أهمية بالغة في التاريخ السياسي والاجتماعي التونسي؛ نظراً لأنها تجسد التحول البنيوي من الإدارة الفقهية البلدية والإنكشارية العثمانية الصارمة إلى نظام البلاط "المخزني" المعتمد على النخبة المملوكية المقربة من الباي، تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلّط الضوء على وظيفة تجاوزت حدودها الوظيفية المرسومة لها كأمانة للختم، لتصبح محركاً للسياسات الخارجية والدبلوماسية، وقائدة للمحلات العسكرية والجبائية، ومتحكمة في الاقتصاد والسياسة النقدية والعملة، بل والواجهة الحضارية والمعمارية للمدينة التونسية عبر الأوقاف والمنشآت.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل رئيسي: كيف تحولت وظيفة "صاحب الطابع" من وظيفة ديوانية بروتوكولية تقنية إلى مؤسسة سياسية وعسكرية واقتصادية مهيمنة في تونس بين عامي 1782 و1837 وكيف ساهمت صراعاتها الداخلية والإصلاحات البيروقراطية اللاحقة في تفكيكها وتراجعها؟

وينبثق عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

ما هي الجذور التاريخية لهذه الوظيفة وكيف جرى تهيئتها وتكييفها في العهد الحسيني المبكر؟

ما هي طبيعة التداخل في الصلاحيات بين صاحب الطابع والوزير الخزندار؟

كيف ساهم صعود طبقة المماليك والمصاهرات السياسية في شرعنة هذا النفوذ واختراق المجتمع الحاضري؟

ما هي الآليات الاقتصادية التي اعتمد عليها أصحاب الطابع لتنمية ثرواتهم الخاصة وتحويلها إلى أوقاف؟

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

وأخيراً، ما هي المبررات والدوافع التي جعلت أحمد باي الأول يفكك هذه الإمبراطورية الإدارية عام 1837؟

الفجوة البحثية: تكمن الفجوة البحثية في غياب دراسة مؤسساتية مقارنة ومستقلة، تجمع بين الأبعاد السياسية، العسكرية، المالية، والاجتماعية–الحضارية لوظيفة صاحب الطابع كظاهرة قائمة بذاتها خلال فترة قمتها وانحدارها (1782–1837). يأتي هذا البحث ليرأب هذا الصدع الأكاديمي عبر تقديم قراءة تفكيكية للمنصب، متتبعاً مسارات القوة والنفوذ، وآليات إنتاج الثروة والوقف، والاصطدام بالنظام البيروقراطي الحديث، مستنداً إلى توليفة من المصادر العربية و الأجنبية.

جاءت خطة البحث مبوبة تبويباً محكماً لتغطية كافة مباحث البحث وعلى النحو التالي جاء المبحث التمهيدي بعنوان نشأة وتطور وظيفة صاحب الطابع في العهد الحسيني المبكر (1705–1782) إذ أستهل المبحث بقراءة تفكيكية للجذور التاريخية لوظيفة "صاحب الطابع"، متتبعاً إرهاصاتها الأولى ومراحل تطورها الهيكلي خلال العهد الحسيني المبكر؛ وذلك لتحديد السياق الذي تحولت فيه هذه الوظيفة من مجرد وظيفة ديوانية رمزية إلى مركز ثقل سياسي داخل البلاط، أما المبحث الأول فتناول الصلاحيات السياسية والدبلوماسية والأدوار العسكرية (1782–1837) إذ رصد المبحث "العصر الذهبي" لنفوذ صاحب الطابع، عبر تشريح أدوارها المركّبة التي تجاوزت الختم الإداري لتتقاطع مع صناعة القرار السياسي، وإدارة الدبلوماسية الخارجية، وصولاً إلى قيادة المحلات العسكرية، وهي مرحلة كرّست المؤسسة كشريك فاعِل في سيادة الدولة، أما المبحث الثاني فتناول النفوذ الاقتصادي والمالي لمؤسسة صاحب الطابع، ولأن السياسة لا تنفصل عن توازنات الثروة، فأنة يغوص في الأبعاد الاقتصادية والمالية لهذه المؤسسة، مسلطاً الضوء على آليات تجميع الثروة، والتحكم في الموارد الجبائية والتجارة الخارجية، وكيف تحول هذا النفوذ المالي إلى ركيزة أساسية لتثبيت النفوذ السياسي، فيما تضمن المبحث الثالث: الأبعاد الاجتماعية والحضارية والأوقاف، وفي بُعدٍ أكثر عمقاً، درس هذا المبحث الأثر المجتمعي والثقافي لشاغلي هذه الوظيفة.

المبحث التمهيدي:

نشأة وتطور وظيفة صاحب الطابع في العهد الحسيني المبكر (1705–1782)

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

المطلب الأول: الجذور التاريخية واللوائح التنظيمية لوظيفة صاحب الطابع

أولاً: أصل الوظيفة في النظم الإسلامية السابقة (الدولة الحفصية والعهد العثماني المرادي

لم تكن وظيفة "صاحب الطابع" في العهد الحسيني وليدة الصدفة، بل امتدادًا لبنية إدارية ضاربة في القدم في التاريخ التونسي ففي الدولة الحفصية (1229–1574)، عُرفت هذه الوظيفة بـ "صاحب الأشغال" أو "صاحب القلم والمهر"، وكان يتولاها كبار الكتّاب والعلماء، حيث كان المؤتمن على أسرار السلطان والمشرف على توقيع المراسيم وتدبيج الرسائل الرسمية (ابن خلدون، 2001، ص ص. 265–267). ومع التحول إلى العهد العثماني ثم المرادي (1631–1702)، تحولت الوظيفة لتأخذ طابعًا عسكريًا وبيروقراطيًا متأثرًا بالنظم العثمانية في الباب العالي، حيث أصبح "المهر دار" أو حامل الختم شخصية محورية في قصر الباي، يشرف على الأوامر الصادرة لـ "الأوجاق" (الجيش الإنكشاري) ويوثق الجبايات (Raymond, 1990, pp. 112–114). ومع تأسيس الدولة الحسينية عام 1705، ورث الحسينيون هذا الإرث الإداري وعملوا على تطبيقه وتطويعه لخدمة الحكم الوراثي الجديد، فصارت الوظيفة تجمع بين الرسامة العربية الحفصية والصرامة العسكرية العثمانية (بن أبي الضياف، 1999، ج 1، ص ص. 142–144؛ الشريف، 1993، ص ص. 78–80).

ثانياً: طبيعة "الختم والمهر" الحُسيني ودلالاته السياسية والقانونية

كان الختم الباوي (المهر) يمثل أسمى رمز لسيادة الدولة الحسينية ومشروعيتها القانونية ولم يكن الطابع مجرد أداة حبرية، بل كان تجسيداً لإرادة الباي المطلقة؛ فالمراسيم (الأوامر)، والرسائل الدبلوماسية، وصكوك التعيين، وإعفاءات الضرائب لا تكتسب صبغتها التنفيذية الملزمة إلا بوجود "طابع الباي" (الشريف، 1993، ص ص. 78–80). وتميز الختم الحسيني بنقوشه الخطية الدقيقة التي تحتوي عادة على اسم الباي الحاكم، والدعاء له بالنصر والتمكين محاطاً بزخارف هندسية يصعب تزويرها (بن أبي الضياف، 1999، ج 1، ص ص. 142–144) سياسيًا، كان تسليم الطابع لشخص معين يعني تفويضاً مطلقاً بالأمانة والثقة، وتحمّلاً للمسؤولية عن الأمن والحماية لتونس، فالذي يملك الطابع يملك القدرة على تسيير أجهزة الدولة أو شلها (Raymond, 1990, pp. 112–114).

المطلب الثاني: التطور الإداري للوظيفة من حسين بن علي إلى علي باي (1705–1782)

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

أولاً: مكانة صاحب الطابع في الهرم الإداري العسكري والمدني لتونس

منذ عهد المؤسس حسين بن علي (1705–1740) وصولاً إلى علي باي (1759–1782)، شهدت وظيفة صاحب الطابع صعوداً تدريجياً في الهرم الإداري في البداية، كان صاحب الطابع ينتمي إلى فئة "أهل القلم" وصناع القرار المقربين ويأتي بروتوكولياً بعد "الوزير الأول" و"الكاهية" (Cherif, 1984, Vol. 1, pp. 231–234) لكن نظراً للحاجة المتزايدة لضبط الأمن الداخلي وجمع الجبايات (المحلة)، بدأت الوظيفة تكتسي أبعاداً عسكرية، وصار صاحب الطابع يشرف مباشرة على كتّاب "ديوان قصر الباردو"، ويتحكم في تدفق التقارير الآتية من "القايد" (الحاكم المحلي) في الولايات الداخلية (خوجة، 1975، ص ص. 189–191). وبحلول عهد علي باي الأول ثم محمد رشيد باي، تحول صاحب الطابع إلى حلقة الوصل الإلزامية بين الباي وبين الأعيان المحليين والقوى العسكرية (الإنكشارية والزواوة)، مما رفعه إلى مصاف الرجل الثاني فعلياً في الدولة من حيث النفوذ التنفيذي (الإمام، 1980، ص ص. 45–47؛ بيرم الخامس، 1972، ج 2، ص ص. 56–58).

ثانياً: تداخل الصلاحيات بين صاحب الطابع والوزير الأول (الوزير الحازندار/الخزندار)

شهدت الفترة بين (1705–1782) صراعاً صامتاً وتحت الرماد حول الصلاحيات بين صاحب الطابع (المؤتمن على الأختام والتوقيعات) والوزير الخزندار (وزير المال وخازن بيت المال). وكان الخزندار تاريخياً هو الممسك بزمام الثروة والنفقات، والمسؤول عن تمويل الجيش والقصور (Cherif, 1984, Vol. 1, pp. 231–234) إلا أن نفوذ صاحب الطابع بدأ يتداخل مع صلاحيات الخزندار عندما أصبح الطابع شرطاً أساسياً للمصادقة على الدفاتر المالية الرسمية، وحوالات الصرف وعقود لزامات الحبوب والزيت والتجارة الخارجية (خوجة، 1975، ص ص. 189–191) هذا التداخل خلق نوعاً من "التوازن الهش" في قصر الباردو؛ فالخزندار يملك المال، لكن صاحب الطابع يملك سلطة إعطائه الشرعية القانونية عبر الختم، وهو التنافس الذي استغله البايات لإضعاف استقلالية أي طرف منهما ومنع الاستئثار بالسلطة (الإمام، 1980، ص ص. 45–47؛ بيرم الخامس، 1972، ج 2.، ص ص. 56–58).

المطلب الثالث: المبررات السياسية والتحولات الممهدة لسنة 1782

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

أولاً: أثرت الصراعات الداخلية (الباشية – الحسينية) على إعادة تشكيل الوظائف الحساسة وكانت الحرب الأهلية التونسية الطاحنة بين الحسينية (أنصار حسين بن علي) والباشية (أنصار ابن أخيه علي باشا) في منتصف القرن الثامن عشر (1735–1756) نقطة تحول حاسمة في البنية السياسية لتونس أدت هذه الفتنة الطويلة إلى تآكل الثقة بين الباي والنخب البلدية والتركية التقليدية (بن يوسف، 1998، ج 2، ص ص. 310–312) ونتيجة لذلك، سعى البايات (خاصة بعد استتباع الأمر لعلي باي بن حسين في 1759) إلى حصر الوظائف الحساسة وعلى رأسها صاحب الطابع في عناصر "المماليك" (العبيد البيض من أصول أوروبية أو قوقازية) الذين نشأوا في القصر الباوي ويدينون بالولاء المطلق لشخص الباي دون أي امتداد قبلي أو بلدي محلي (عبد السلام، 1971، ص ص. 102–104؛ Mantran, 1961, pp. 88–90) وأصبحت وظيفة صاحب الطابع أداة الباي لضرب مراكز القوى التقليدية وضمان السيطرة التامة على مفاصل الدولة (الشاطر، 1989، ص ص. 19–21).

ثانياً: كيف تحولت الوظيفة من مجرد "أمانة الختم" إلى مركز ثقل سياسي عشية حكم حمودة باشا مع اقتراب سنة 1782 (وهي سنة اعتلاء حمودة باشا الحسيني عرش تونس)، كانت وظيفة صاحب الطابع قد غادرت تماماً مربعها الإداري البسيط (تطبيع الأوراق) لتصبح مركز الثقل السياسي الفعلي في البلاد وفي أواخر عهد علي باي الثاني الذي توفي عام 1782، برزت الحاجة إلى شخصية قوية قادرة على إدارة الأزمات الدبلوماسية مع الجزائر والقوى الأوروبية، وضبط الأمن الداخلي (الشاطر، 1989، ص ص. 19–21) وهنا تحول "صاحب الطابع" إلى مستشار سياسي أول، وقائد عسكري للمحلة، ومفاوض دولي (عبد السلام، 1971، ص ص. 102–104؛ Mantran, 1961, pp. 88–90). هذا التحول الهيكلي وضع اللبنات الأساسية لظهور شخصيات أسطورية في تاريخ تونس لاحقاً مثل "مصطفى صاحب الطابع"، الذي لم يعد مجرد موظف يختم الرسائل، بل بات الحاكم الفعلي والمهندس الأول لسياسات تونس عشية وبداية حكم حمودة باشا وبالتحديد عمل بالوظيفة من عام 1782 لغاية وفاته عام 1800 (بن يوسف، 1998، ج 2، ص ص. 310–312).

المبحث الأول: الصلاحيات السياسية والدبلوماسية والأدوار العسكرية (1782–1837)

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

المطلب الأول: إدارة الشؤون الداخلية وصناعة القرار السياسي

أولاً: الإشراف على المراسلات الرسمية والوظائف النيابية عن الباي

تطورت وظيفة "صاحب الطابع" في العهد الحُسيني من وظيفة تقنية تعنى بحفظ أختام الباي وتطبيع المراسلات والفرامين، إلى مؤسسة سياسية قائمة بذاتها، وأصبح حائز هذا المنصب يمثل "أمين سر الدولة" وقناتها الرسمية الوحيدة؛ فكل أمر سلطاني، أو ظهير تعيين، أو مراسلة موجهة إلى القادة في الجهات لا تكتسب شرعيتها الإجرائية إلا بمرورها عبر ديوان صاحب الطابع (الإمام، 1980، ص ص. 112–115). ولم يقتصر الدور على الجانب الإداري؛ بل تحول صاحب الطابع (خاصة في عهد حمودة باشا 1782–1814) إلى نائب فعلي للباي في إدارة مجالس الفصل في المظالم، واستقبل الوفود، ووجّه السياسات العامة لتونس، مستفيداً من قربه اللصيق من مركز القرار وصلاحية الاطلاع على تقارير الجواسيس وبصَاصي الدولة (بن أبي الضياف، 1990، ج 3، ص ص. 45–47؛ الشريف، 1993، ص ص. 84–86).

ثانياً: شبكة العلاقات والتحالفات مع المماليك، وأعيان البلاد، والشيوخ (القياد)

بنى أصحاب الطابع نفوذهم الداخلي عبر شبكة معقدة من التحالفات الطولية والعرضية مع المماليك ونجح وزراء الطابع (والذين كانوا هم أنفسهم من أصول مملوكية في الغالب) في نسج شبكة مصالح داخل السرايا عبر المصاهرة وشراء المماليك الشبان وتدريبهم، مما خلق كُتلة "نخبوية" داخل القصر تدين لهم بالولاء المطلق (Cherif, 1984, pp. 190–192).

مع الأعيان والشيوخ (القياد): استغل صاحب الطابع صلاحياته في تسمية وعزل "القيّاد" (حكام الأقاليم) وشيوخ القبائل لربط النخب المحلية بشخصه؛ فكان التعيين في المناصب الإقليمية أو الإعفاء من الضرائب يمر حتماً عبر "شفاعة" صاحب الطابع، مما جعل شيوخ القبائل الكبرى (مثل قبائل الفراشيش، وماجر، والهمامة) يبحثون عن حظوتهم لديه لضمان استقرار مراكزهم، وهو ما عزز السلم الأهلي والسيطرة المخزنية على الدواخل (الإمام، 1980، ص ص. 112–115؛ الشريف، 1993، ص ص. 84–86).

المطلب الثاني: الدبلوماسية والعلاقات الخارجية لتونس

أولاً: إدارة العلاقات مع الدولة العثمانية والقوى الإقليمية (الجزائر وطرابلس)

مثّلت الدولة العثمانية المرجع الروحي لتونس، وكان صاحب الطابع هو المهندس الحقيقي لإرسال "الهدية" (التجريدة الفخرية) إلى الباب العالي في إسطنبول، وضبط خطوط الرسائل

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

الدبلوماسية الدقيقة التي توازن بين إظهار التبعية الاسمية للخلافة وبين التمسك بالاستقلال الفعلي في إدارة شؤون تونس ومواردها (الحمروني، 2002، ص ص. 61–63). أما إقليمياً، فقد كانت العلاقات مع الجزائر تتسم بالتوجس والصدام العسكري المستمر، وعمل صاحب الطابع على قيادة المفاوضات الشاقة لترسيم الحدود وحسم النزاعات السنوية حول القبائل الحدودية (التر، 1989، ص ص. 412–414). وفي المقابل، تم نسج علاقات تحالف استراتيجي مع الأسرة القرهمانلية في طرابلس لدعم التوازن الإقليمي ومواجهة الضغوط الجزائرية (الشاطر، 1989، ص ص. 77–79).

ثانياً: التفاوض مع القناصل الأوروبيين وإبرام المعاهدات التجارية والأمنية

تحول ديوان صاحب الطابع إلى الوجهة الأولى للقناصل الأوروبيين (خاصة فرنسا، وبريطانيا، ومملكة سردينيا)؛ فلم يكن بمقدور أي قنصل أجنبي مقابلة الباي أو تقديم التماس إلا بعد عقد جلسة تمهيدية مع صاحب الطابع لتحديد سقف المطالب (Pignon, 1956, pp. 234–236) وقد قاد وزراء الطابع مفاوضات معقدة لإبرام معاهدات السلم والتجارة، والتحكم في "حقوق الرسوم"، وتنظيم افتداء الأسرى المسيحيين الناتجة عن نشاط الجهاد البحري (القرصنة بمفهومها الأوروبي)، فضلاً عن تنظيم الامتيازات القنصلية، حيث أظهروا حنكة كبيرة ومهارة في استغلال صراع التنافس الفرنسي– البريطاني لحماية مصالح تونس الاقتصادية والكمركية (الحمروني، 2002، ص ص. 61–63؛ الشاطر، 1989، ص ص. 77–79).

المطلب الثالث: الأدوار العسكرية والأمنية

أولاً: قيادة المحلة (الجبائية والعسكرية) وفرض الأمن الداخلي

تعتبر "المحلة" الأداة العسكرية والجبائية الأهم في تاريخ تونس الحديث، وهي عبارة عن تجريدة عسكرية ضخمة تخرج مرتين في السنة (محلة الصيف ومحلة الشتاء) يجوب بها المخزن الأقاليم التونسية وكان صاحب الطابع في كثير من الأحيان يتولى بنفسه قيادة هذه المحلة عسكرياً أو يشرف بشكل مباشر على تعيين قادتها وتحديد مساراتها (نقرة، 2011، ص ص. 204–207) ولم تكن المحلة مجرد أداة قسرية لجمع الضرائب والوجائب من القبائل "البرانية" (الخاضعة)، بل كانت استعراضاً عسكرياً لإعادة هيبة الدولة، وفض النزاعات المسلحة بين القبائل المتناحرة، ومعاقبة المتمردين وفرض الأمن في الطرق التجارية الحيوية،

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

وهو ما جعل من صاحب الطابع القبضة الحديدية الفعلية للنظام الحُسيني (بن أبي الضياف، 1990، ج 3، ص ص. 92–94؛ دي تاسي، 1984، ص ص. 150–152).

ثانياً: الإشراف على التحصينات العسكرية وصناعة السلاح (تجربة يوسف صاحب الطابع)

شهدت هذه الفترة، ولا سيما في عهد الوزير القوي يوسف صاحب الطابع، طفرة في البناء العسكري والتحديث الدفاعي؛ فقد أشرف مباشرة على ترميم وتوسيع الأسوار والتحصينات الدفاعية لمدينة تونس العاصمة وحصون حلق الوادي، وغار الملح، وبنزرت لحمايتها من الغارات البحرية الأوروبية والتهديدات البرية الجزائرية (دي تاسي، 1984، ص ص. 150–152)

المبحث الثاني: النفوذ الاقتصادي والمالي لمؤسسة صاحب الطابع

المطلب الأول: التوجيه المالي وإدارة مداخيل تونس

أولاً: دور صاحب الطابع في لزامات التجارة، الضرائب، والمكوس الكمركية

لم يكن "صاحب الطابع" مجرد حامل لختم الباي، بل تحولت خططه تدريجياً، خاصة مع شخصيات كبرى مثل مصطفى صاحب الطابع (في عهد حمودة باشا)، إلى رتبة تشبه "الوزير الأول" والمشرف العام على خزينة الدولة (بيت المال) وتوجيه السياسات الاقتصادية لتونس كانت "اللزمات" (نظام الالتزام وجباية الضرائب) هي العصب المالي لتونس، وتولى صاحب الطابع الإشراف المباشر على منح هذه اللزامات (مثل لزام الملح، ولزام الشمع، والمصائد، والمكوس الكمركية في الموانئ كحلق الوادي وبنزرت وصفاقس) (Cherif, 1984, Vol. 2, pp. 112–113). وكان صاحب الطابع يتدخل في تعيين "الأمناء" والمشرفين على هذه المكوس ويتحكم في توجيه الضرائب الاستثنائية (المقرر والإعانة)، وكان يستغل نفوذه لتقديم لزامات الكمارك والتجارة لشبكة من التجار المحليين أو الجاليات اليهودية والمسيحية المقربة منه، مما يضمن تدفقاً مالياً ثابتاً لخزينة الباي ولحسابه الخاص عبر نظام العمولات مقابل منح الالتزام (د بن أبي الضياف، 1990، ج 3، ص ص. 92–93؛ الباجي المسعودي، 1970، ص 74).

ثانياً: الإشراف على دار الضرب (العملة) والتحكم في السياسات النقدية

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

شكلت "دار الضرب" بباردو أو بتونس العاصمة إحدى الركائز السيادية التي بسط صاحب الطابع نفوذه عليها، حيث كان الإشراف على سك العملة (الريال التونسي والناصري) يتيح لصاحب الطابع مراقبة كميات المعادن الثمينة (الذهب والفضة) المتدفقة إلى تونس نتيجة التجارة أو الفديات البحرية (محمد بيرم الخامس، 1302هـ، ج 2، ص. 45) وفي فترات الأزمات الاقتصادية، كان لصاحب الطابع دور حاسم في قرار "تخفيض قيمة العملة" (عيار الفضة) لمواجهة العجز المالي للدولة، وهو تلاعب نقدي أدى في كثير من الأحيان إلى التضخم، لكنه وفر سيولة سريعة للبلاط لتغطية نفقات الجيش والإنشاءات (بن أبي الضياف، 1990، ج 3، ص ص. 92–93؛ Cherif, 1984, Vol. 2, pp. 112–113).

المطلب الثاني: الثروات الخاصة والنشاط التجاري لأصحاب الطابع

أولاً: التجارة البحرية (القرصنة المشروعة/الجهاد البحري وتجارة التصدير والاستيراد)

لم ينفصل النفوذ العام لصاحب الطابع عن تنمية ثروته الشخصية بل كان المنصب وسيلته الاحتكارية الأقوى ليتحول إلى أحد أكبر الرأسماليين في شمال إفريقيا في عصره إذ كان "الجهاد البحري" (القرصنة المشروعة) مصدراً أساسياً لتراكم رأس المال التونسي، وكان صاحب الطابع يمتلك سفناً خاصة (مراكب قرصنة) تُبحر لحسابه، ويحصل على حصة الأسد من الغنائم والفديات والأسرى المسيحيين الذين كانوا يُباعون أو يُفدون بمبالغ طائلة (السباعي، 1993، ص. 85) بالإضافة للقرصنة، احتكر صاحب الطابع تجارة التصدير والاستيراد من خلال منح نفسه "تساويا" (رخص تصدير احتكارية) للمواد الاستراتيجية التونسية كزيت الزيتون، القمح، الصوف، والجلود نحو الموانئ الأوروبية (مارسيليا، ليفورنو، وجنوة) وكان يعيد استيراد المنسوجات الفاخرة، السكر، والأسلحة لبيعها في السوق المحلية بأسعار احتكارية (بن أبي الضياف، 1990، ج 3، ص ص. 104–105؛ التميمي، 1985، ص ص. 142–143).

ثانياً: الملكية العقارية والفلاحية (الهنشير، غابات الزيتون، والقصور)

تُرجمت الثروات النقدية لصاحب الطابع إلى أصول عقارية وفلاحية هائلة لضمان ديمومتها:

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

_ الهناشير وغابات الزيتون: استولى أصحاب الطابع (مثل مصطفى صاحب الطابع، والوزير يوسف صاحب الطابع لاحقاً) على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة في شمال تونس والوطن القبلي والساحل (صفاقس وسوسة)، إما عن طريق الشراء أو عبر آلية "الإنزال" (عقود كراء طويلة الأمد للأراضي الحبسية والتابعة للدولة بأسعار رمزية) (بيرم المنشئ، 1980، ص. 118؛ Valensi, 1977, pp. 67–68).

_ القصور والمنشآت المعمارية: شيد أصحاب الطابع قصوراً أسطورية عكست ثراءهم الفاحش، ولعل أبرز شاهد تاريخي هو "مركب صاحب الطابع" في ساحة الحلفاوين بتونس العاصمة، والذي يضم جامعه الشهير، والمدرسة، والتربة (المدفن)، وقصره الخاص، وحماماته، وأسواقاً كاملة (سوق الدجاج) كانت تدر عليه أوقافاً ومداخيل هائلة (بن أبي الضياف، 1990، ج 3، ص ص. 104–105).

المبحث الثالث: الأبعاد الاجتماعية والحضارية والأوقاف

المطلب الأول: الحراك الاجتماعي وظاهرة "المماليك" وأثرهم في النسيج التونسي

أولاً: الأصول العرقية لأبرز أصحاب الطابع ومسارات ترقيهم

شهدت تونس خلال العهدين الحسيني والمرادي صعوداً لافتاً لطبقة "المماليك" (أو الكراغلة والعبيد البيض المستقدمين من القوقاز، الأناضول، والبلقان، أو عبر القرصنة البحرية في المتوسط) وفي أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، تحول هؤلاء من مجرد حرس خاص أو موظفين في القصر إلى أركان الدولة العميقة، وحملوا لقب "صاحب الطابع" (الوزير المسؤول عن خاتم الباي والسياسات التنفيذية) (Cherif, 1984, Vol. 2, pp. 201–203). وبرزت في هذا السياق ثلاث شخصيات محورية:

يوسف صاحب الطابع: يُعد الشخصية الأبرز، تعود أصوله إلى بلاد الكرج (جورجيا الحالية)، حيث أُسِر في صغره وبيع في سوق العبيد بإسطنبول، ثم جُلب إلى تونس واشتراه حمودة باشا الحسيني. تدرج في القصر بفضل ذكائه وولائه من "مملوك صغير" إلى أن نال ثقة الباي المطلقة وأصبح الوزير الأول الفعلي، والمتحكم في التجارة الخارجية والسياسة الجبائية لتونس حتى مقتله عام 1815م (بن أبي الضياف، 1990، ج 3، ص ص. 74–76).

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

مصطفى صاحب الطابع: ينحدر كذلك من أصول مملوكية مسيحية جرى إسلامها وتدريبها داخل السرايا، وترقى في المناصب الإدارية والعسكرية مستفيداً من شبكة العلاقات داخل القصر (الحرم البايَوي)، ولعب دوراً كبيراً في إدارة الأزمات السياسية والمالية مع القوى الأوروبية (بيرم الخامس، 1972، ج 2، ص. 112).

شاكير صاحب الطابع: مَثّل نموذجاً للمملوك الذي جمع بين الحنكة الدبلوماسية والقدرة العسكرية، وترقى في ديوان الدولة ليصبح رئيساً للوزراء وموجهاً للسياسة الخارجية التونسية في مرحلة دقيقة من التحرشات الاستعمارية المبكرة ومطالب "التنظيمات" (الباجي المسعودي، 1970، ص. 145).

ثانياً: المصاهرات السياسية والاندماج في المجتمع الحاضري (البلدية)

لم يَبقَ المماليك معزولين داخل أسوار قصر باردو، بل اتبعوا استراتيجية ذكية للاندماج الاجتماعي والشرعنة السياسية عبر المصاهرة:

_ المصاهرة مع العائلة الحاكمة: تزوج كبار المماليك (مثل يوسف صاحب الطابع) من أميرات حسينيات (بنات أو أخوات البايات)، مما منحهم حصانة سياسية وقرباً دمويّاً من العرش (الباجي المسعودي، 1970، ص. 145).

_التحالف مع "البلدية": تزاوج المماليك مع أعيان مدينة تونس الحاضرية، وهم "البلدية" (كبار التجار، والعلماء، والأشراف، والعائلات الأندلسية العريقة) وهذا التحالف المتبادل منح المماليك غطاءً اجتماعياً محلياً وقبولاً شرعياً، في حين وفر لعائلات "البلدية" نفوذاً سياسياً وحماية لمصالحهم التجارية والزراعية ضد تغول الجباية (Cherif, 1984, Vol. 2, pp. 201–203) وبمرور الوقت تّم "تَونِسَة" المماليك، وذابوا في النسيج الثقافي والاجتماعي للمدينة وتحولوا إلى رعاة للأدب والفن المعماري (محمد بايرام الخامس، 1972، ج 2، ص. 112).

المطلب الثاني: العمارة والأوقاف (المعالم الحضارية نموذجاً)

أولاً: مركب يوسف صاحب الطابع بالحلفاوين كدراسة حالة يُمثل مركب يوسف صاحب الطابع في ساحة "الحلفاوين" بمدينة تونس (الذي شُرع في بنائه حوالي عام 1808 وافتتح عام 1814) الذروة المعمارية للفترة الحسينية، ونموذجاً حياً لـ "المركبات الخيرية المدنية" التي تدمج بين الروحي والدنيوي:

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

_الجامع: يتميز بمئذنته المثمنة على الطراز العثماني، وبإدخال الرخام الإيطالي الأبيض (رخام كارارا) الذي جُلب خصيصاً عبر التجارة المتوسطية، وتمتزج فيه التقاليد المعمارية التونسية المحلية (الخزف الملون والجبس المنقوش "نقش حديدة") مع المؤثرات العثمانية والإيطالية (الباروك والروكوكو) (بن الخوجة، 1939، ص ص. 118–121).

_المدرسة: أُلحقت بالجامع لتدريس العلوم الشرعية، وتتكون من فناء فسيح تحيط به غرف الطلبة (الخلايا)، ومثّلت مركز إشعاع علمي ينافس جامع الزيتونة (المنستيري، 2002، ص ص. 167–170).

_ التربة (المقبرة): مدفن جنائزي خاص بيوسف صاحب الطابع وعائلته، صُمم بقبة غنية بالزخارف الرخامية والمقرنصات (بن أبي الضياف، 1990، ج 3، ص ص. 81–83).

_السقاية والأسواق: اشتمل المركب على سقاية (سبيل ماء) لخدمة العامة، وأحيط بشبكة من الأسواق (مثل سوق القماش والبل) التي يعود ريعها المالي لتمويل المركب، مما خلق نشاط اقتصادي كبير في حي الحلفاوين الربضي (بن الخوجة، 1939، ص ص. 118–121).

ثانياً: السياسة الوقفية لأصحاب الطابع وأثرها في دعم التعليم والفقهاء

لم يكن تشييد المعالم مجرد ترف معماري، بل استند إلى سياسة وقفية (حبوس) ممنهجة وموثقة في "حجج إحباس" رسمية إذ قام أصحاب الطابع، وعلى رأسهم يوسف، بتحبيس مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية (أشجار الزيتون في الساحل والقرى)، والعقارات الحضرية (الدكاكين، المنازل، والحمامات) لفائدة هذه المنشآت (محمد بيرم، 2011ـــ، ص ص. 45–47).

_ دعم التعليم والطلبة: خصصت الأوقاف جرايات (رواتب) شهرية ومنحاً عينية (طعام، كسوة، سكن) لطلبة العلم الوافدين من الآفاق والدواخل للدراسة في مدرسة صاحب الطابع (المنستيري، 2002، ص ص. 167–170).

_ رعاية الفقهاء والعلماء: ضمنت الأوقاف رواتب مجزية للمشرفين على الجامع والمدرسة من مدرسين، أئمة، خطباء، ومؤذنين، مما جعل أصحاب الطابع يكسبون ولاء الطبقة الدينية (العلماء والفقهاء) الذين وفروا بدورهم غطاءً شرعياً وفقهياً لسياسات الوزراء

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

المماليك في مواجهة أي معارضة شعبية أو جند عام (بن أبي الضـــياف، 1990، ج 3، ص ص. 81-83؛ محمد بيرم، 2011ـــ، ص ص. 45-47).

المبحث الرابع: تراجع الوظيفة ونهاية النفوذ (عهد المشير أحمد باي والأزمات الهيكلية)

شهدت تونس قبيل منتصف القرن التاسع عشر تحولات جوهريـــة مســـت بنيـــة الســـلطة السياسية والإدارية حيث تراجع النفوذ المطلق الذي حظيت به وظيفة "صاحب الطابع" لعقـــود طويلة كـــ "رئيس وزراء فعلي" وممسك بمقاليد القرار الإداري، المـــالي، والعســـكري هـــذا المنحنى الهبوطي لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتاج صراعات دموية بين النخب المملوكيـــة، وتنامي الأزمات الهيكلية، تلاها مشروع تحديثي قاده المشير أحمـــد بـــاي (1837-1855) بهدف تركيز السلطة في يده عبر تفتيت الصلاحيات التقليدية وتوزيعها على وزارات حديثـــة (الحامدي ، 1998، ص 87)

المطلب الأول: النزاعات البينية ونهايات أصحاب الطابع التراجيدية

أولاً: اغتيال يوسف صاحب الطابع (1815) وأثره على توازن السلطة

مثّل اغتيال الوزير القوي يوسف صاحب الطابع في 23 كانون الثاني 1815 صدمة عنيفة أعادت تشكيل الخارطة السياسية في قصر باردو فبعد وفاة حمودة باشا (1814) الذي مـــنح ليوسف نفوذاً غير محدود، صعد محمود باي إلى العرش وسط أجواء مشحونة بالريبة قادت حاشية الباي الجديد، وبتحريض مباشر من ابنه مصطفى باي والمملوك محمد كاحل العيـــون، وهو مملوك من منطقة القوقاز التي تم تربيته وتكوينه داخل القصر البايوي في باردو وتدرج في عدة مهام إدارية وسياسية فضلا عن قيادة المحلة العسكرية والجبائية (بن أبي الضـــياف، 1990، ج 4،ص ص 170-172) إذ قاموا بمؤامرة للتخلص من يوسف صاحب الطـــابع الذي كان يُنظر إليه كحاكم فعلي يهدد شرعية الباي المطلقة حيث استُدرج يوســـف صـــاحب الطابع إلى دهاليز قصر باردو بحجة مشورة عاجلة، وهناك انقض عليه رئيس المماليك محمد كاحل العيون وطعنه طعنات قاتلة، ولم تقتصر المأساة على الاغتيال، بل سُحلت جثتـــه فـــي شوارع الحاضرة ونُكّل بها من قبل العوام بإيعاز من السلطة الجديـــدة، وصـــودرت ثروتـــه وأملاكه الضخمة (بن أبي الضياف، 1990، ج 3، ص ص. 85-92).

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

وأدى ذلك إلى تصدع هيبة وظيفة صاحب الطابع، وكسر الاغتيال الهالة القدسية والنفوذ الكاريزمي المهيب الذي كان يتمتع به شاغل هذا المنصب، مما فتح المجال أمام صعود القيادات الانتهازية والمماليك الأقل كفاءة، والذين كان ديدنهم استرضاء الباي وتأمين مواقعهم الشخصية بدلاً من رعاية مصالح الدولة الهيكلية (بن أبي الضياف، 1990، ج 3، ص ص. 85–92) كما تسبب ذلك في خسارة الاستقرار المالي فبسقوط يوسف، فقدت التونس أحد أبرز عقولها الاقتصادية الذي كان يدير شبكات التجارة الخارجية ويوجه الإنتاج المحلي (Cherif, 1989, p. 114).

ثانياً: الصراع بين المماليك أنفسهم (شاكير صاحب الطابع ومصطفى صاحب الطابع)

لم تتوقف النهايات التراجيدية عند يوسف صاحب الطابع، بل اندلعت حروب تصفيات داخلية صامتة وعلنية بين النخبة المملوكية المتنافسة على وظيفة الختم وصاحب الطابع، وتجلى هذا الصراع بوضوح بين شاكير صاحب الطابع ومصطفى صاحب الطابع (الذي أصبح لاحقاً وزيراً كبيراً) (الباجي المسعودي، 1970، ص. 142) كان شاكير صاحب الطابع يمثل مركز قوى استطاع الاستئثار بالنفوذ المالي والسياسي في عهد حسين باي الثاني، غير أن طموح المماليك المنافسين (وعلى رأسهم مصطفى صاحب الطابع ومصطفى خزندار لاحقاً) أدى إلى حياكة الدسائس ضده عند الباي، وانتهى المطاف بشاكير بالاغتيال خنقاً داخل قصر باردو عام 1837 بأمر من الباي وبتواطؤ من خصومه المماليك (بن أبي الضياف، 1990، ج 3، ص ص. 85–92). هذا الصراع البيني العنيف أضعف التماسك الداخلي للنخبة المملوكية الحاكمة، وحوّل منصب صاحب الطابع من أداة لضبط الدولة إلى "بؤرة استهداف" للمؤامرات مما مهد الطريق أمام أحمد باي لتفكيك هذا المنصب بالكامل دون خشية من رد فعل موحد (Cherif, 1989, p. 114).

المطلب الثاني: الإصلاحات الإدارية والعسكرية لعصر أحمد باي (1837) وتهميش الوظيفة

أولاً: تأسيس الوزارات الحديثة وسحب الصلاحيات من صاحب الطابع

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

عند اعتلاء المشير أحمد باي الأول عرش تونس عام 1837، وجد نفسه أمام مشهد دولي وإقليمي معقد (احتلال فرنسا للجزائر عام 1830، ورغبته في بناء جيش نظامي حديث "العسكر النظامي" على النمط الأوروبي) أدرك أحمد باي أن الإدارة التقليدية القائمة على تركيز السلطات في يد "صاحب الطابع" لم تعد تلبي طموحاته التحديثية، بل وتشكل عائقاً أمام سلطته المطلقة (Brown, 1974, pp. 210–215) ، بناءً على ذلك قام أحمد باي بإجراء ثورة إدارية هيكلية تمثلت في تأسيس الوزارات الحديثة وتوزيع الصلاحيات الإدارية والعسكرية والمالية التي كانت مدمجة سابقاً في وظيفة صاحب الطابع، فاستحدث وزارة الحربية، وزارة البحرية، وزارة الخارجية، ووزارة العمالة (الداخلية) (بن أبي الضياف، 1990، ج 4، ص ص. 35–39) هذا التقسيم المؤسساتي الحديث سحب البساط كلياً من تحت أقدم صاحب الطابع حيث جُرد المنصب من الإشراف على العسكر، وأُبعد عن إدارة خزانة الدولة التي صعد نجم مصطفى خزندار لإدارتها (كوزير للمال/خزندار) ولم يعد لصاحب الطابع رأي نافذ في السياسة الخارجية التي احتكرها الباي عبر وزرائه الجدد وعبر اتصاله المباشر بالقنصل الفرنسي (الحامدي ، 1998، ص 87)

ثانياً: تحول الوظيفة من منصب "رئيس الوزراء الفعلي" إلى منصب شرفي/بروتوكولي تنفيذي قاد هذا التحول الهيكلي إلى تغيير جذري في طبيعة وظيفة صاحب الطابع فبعد أن كان شاغل المنصب في عهد حمودة باشا (مثل يوسف صاحب الطابع) هو المحرك الفعلي للدولة، والشخصية الثانية التي تخشاها الرعية والقناصل، تراجعت الوظيفة في عهد أحمد باي لتصبح مجرد وظيفة شرفية وبروتوكولية تنفيذيّة (بيرم الخامس، 1972، ج 2، ص. 63). وعُين مصطفى صاحب الطابع (الذي كان شيخاً طاعناً في السن وأحد الذين أشرفوا على تربية أحمد باي في صغره) في وظيفة الوزارة الكبرى وصاحب الطابع، إلا أن هذا التعيين كان تكريماً معنوياً لا سياسياً، واقتصر دور صاحب الطابع على مهام بروتوكولية بحتة مثل وضع الختم (الطابع) على المراسيم والرسائل الرسمية التي يقررها الباي بمفرده أو مع حاشيته المقربة، وتقديم المشورة غير الملزمة والتمثيل الشكلي عبر ترؤس اجتماعات الوزراء عند غياب الباي(الحامدي ، 1998، ص ص 87– 88). وبذلك أفرغت وظيفة صاحب الطابع من

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

مضامينها السياسية التاريخية، معلنةً نهاية حقبة "الوزراء الكبار المطلقين" وبداية عصر البيروقراطية المركزية المرتبطة بشخص الباي مباشرة (Brown, 1974, pp. 210–215).

الخاتمة

توصل هذا البحث من خلال دراسته المعمقة لوظيفة "صاحب الطابع" في تونس (1782–1837) إلى جملة من الاستنتاجات المهمة

أولاً: إن وظيفة صاحب الطابع لم تكن مجرد وظيفة مكتبية أو تقنية لتطبيع الأوراق والفرامين، بل تحولت في الحقبة المدروسة إلى "مؤسسة سيادية" موازية، اختزلت في مراحل قوتها (خاصة عهد يوسف صاحب الطابع) سلطة رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، والقائد العسكري الأعلى للمحلة الجبائية.

ثانياً: شكل صعود طبقة "المماليك" من ذوي الأصول الأوروبية والقوقازية الرافعة الأساسية لتغول هذا المنصب إذ استغلت هذه النخبة ثقة البايات المطلقة، وغياب الامتداد القبلي المحلي لديهم، لبناء شبكات نفوذ اعتمدت على "المصاهرة السياسية" مع العائلة الحسينية الحاكمة والتحالف الاقتصادي مع أعيان الحاضرة (البلدية).

ثالثاً: برهنت الدراسة على أن النفوذ السياسي لصاحب الطابع كان محمياً وممولاً من إمبراطورية اقتصادية خاصة، قامت على احتكار التجارة البحرية والجهاد البحري، والاستيلاء على الأراضي الخصبة (الهناشير) عبر عقود الإنزال، وهو ما مكّن أصحاب الطابع من ممارسة دور "الرعاة الحضاريين" عبر تشييد المركبات الدينية والتعليمية (كمركب الحلفاوين) لكسب مشروعية اجتماعية وغطاء فقهي من طبقة العلماء.

رابعاً: أثبت الدراسة أن تراجع الوظيفة ونهايتها التراجيدية لم يكن مفاجئاً، بل كان محصلة حتمية لعاملين؛ الأول داخلي تمثل في حروب التصفيات والاغتيالات الدموية البينية بين المماليك (مقتل يوسف 1815 وشاكير 1837) مما أفقد المنصب هيبته وكاريزميته الكلاسيكية، والثاني خارجي وهيكلي ارتبط بمشروع التحديث الذي قاده المشير أحمد باي عام 1837، والذي قام على تفكيك الإدارة التقليدية وتأسيس وزارات نوعية حديثة (حربية، بحرية،

خارجية) مما أفرغ منصب صاحب الطابع من محتواه التنفيذي وحوّله إلى منصب بروتوكولي شرفي.

List of sources

First: Arabic sources

1. Ibn Khaldun, Abd al-Rahman. (2001). Al-Muqaddimah (The Introduction). Dar Al-Fikr.
2. Al-Baji Al-Mas'udi, Ahmad. (1970). Al-Khulasah al-Naqiyyah fi Tarikh Ifriqiyah (The Pure Summary in the History of Africa) (3rd ed., Ed. Sheikh Hamad Al-Jaser). Dar Al-Yamamah.
3. Al-Terr, Aziz Sameh. (1989). Al-Atrak al-Uthmaniyyun fi Afriqiyah al-Shamaliyah (The Ottoman Turks in North Africa) (M. A. Amer, Trans.). Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
4. Al-Tamimi, Abdeljelil. (1985). Buhuth wa Wa-tha'iq fi al-Tarikh al-Maghribi wa al-Tunisi (1574-1881) (Researches and Documents in Moroccan and Tunisian History). Publications of the Center for Ottoman, Morisco Research and Studies.
5. Al-Hamidi, Khalifa. (1998). Al-Tahdith al-Idari fi Tunis 1800-1881 (Administrative Modernization in Tunisia 1800-1881). Faculty of Human and Social Sciences in Tunis.
6. Al-Hamrouni, Ahmad. (2002). Youssef Saheb Al-Tabe'a: Al-Wazir al-Bani (Youssef Saheb Al-Tabe'a: The Builder Minister). Dar Al-Mizan for Publishing.
7. Al-Siba'i, Muhammad bin Uthman. (1993). Al-Rihlah al-Marrakushiyah ila al-Bilad al-Tunisiyah (1782) (The Moroccan Journey to the Tunisian Lands) (1st ed.). Dar Al-Gharb Al-Islami.
8. Al-Chater, Khalifa. (1989). Al-Thawrah wa al-Qam' fi Tunis fi al-Qarn al-Tasi' Ashar (Revolution and Repression in Tunisia in the Nineteenth Century). Dar Seras for Publishing.
9. Cherif, Mohamed Hédi. (1993). Tarikh Tunis: Min Usur ma Qabl al-Tarikh ila al-Istiqlal (History of Tunisia: From Prehistoric Times to Independence) (3rd ed.). Dar Seras for Publishing.
10. Al-Imam, Rashad. (1980). Siyasat Hammouda Pasha fi Tunis (1782-1814) (The Policy of Hammouda Pasha in Tunisia). Tunis University Publications.

11. Al-Monastiri, Mohamed. (2002). Al-Madaris al-Waqfiyah fi Madinat Tunis khilal al-Ahd al-Husayni (Waqf Schools in the City of Tunis during the Husaynid Era). Dar Al-Gharb Al-Islami.

12. Bin Abi Dhiaf, Ahmad. (1990). Ithaf Ahl al-Zaman bi-Akhbar Muluk Tunis wa Ahd al-Aman (Presenting Contemporaries with the History of the Kings of Tunis and the Security Pact) (Vols. 3 & 4). Al-Dar Al-Tunisiyah lil-Nashr / Al-Dar Al-Arabiyah lil-Kitab.

13. Bin Abi Dhiaf, Ahmad. (1999). Ithaf Ahl al-Zaman bi-Akhbar Muluk Tunis wa Ahd al-Aman (Presenting Contemporaries with the History of the Kings of Tunis and the Security Pact) (Vol. 1). Al-Dar Al-Arabiyah lil-Kitab.

14. Bin El-Khoja, Mohamed. (1939). Tarikh Ma'alim al-Tawhid fi al-Qadim wa al-Jadid (History of the Monuments of Monotheism in Ancient and Modern Times). Tunisian Printing Press.

15. Ben Achour, Mohamed El Aziz. (1989). Fi'at al-Mujtama' al-Tunisi fi al-Nisf al-Thani min al-Qarn al-Tasi' Ashar: Al-Nukhab al-Muslimah (Categories of Tunisian Society in the Second Half of the Nineteenth Century: The Muslim Elites). Official Printing Press of the Tunisian Republic.

16. Bin Youssef, Al-Sghair. (1998). Al-Mushra' al-Malaki fi Saltanat Awlad Ali Turki (The Royal Chronicle in the Sultanate of the Descendants of Ali Turki) (Vol. 2, Ed. Ahmad Al-Tuwili). Official Printing Press of the Tunisian Republic.

17. Bayram, Muhammad (The Author). (1980). Tarikh al-Aqtari al-Tunisiyah (History of the Tunisian Regions) (Ed. Mohamed Marzouki). Al-Dar Al-Arabiyah lil-Kitab.

18. Bayram V, Muhammad. (1972). Safwat al-I'tibar bi-Mustawda' al-Amsar wa al-Aqtar (The Prime of Observation regarding the Repository of Cities and Regions) (Vol. 2). Academy of the Arabic Language Press.

19. Bayram V, Muhammad. (2011). Risalah fi al-Awqaf wa al-Tanzimat bi-Balad Tunis (An Essay on Endowments and Regulations in the Country of Tunis) (Ed. Chaybani Benbelgacem). Alaa El-Din Library for Publishing.

20. Khoja, Hussein. (1975). Basha'ir Ahl al-Iman fi Futuhat Al Uthman (Good Tidings to the People of Faith regarding the Conquests of the House of Osman) (Ed. Al-Taher Al-Maamouri). Al-Dar Al-Arabiyah lil-Kitab.

21. De Tassy, Baron. (1984). Tarikh Tunis (History of Tunisia) (H. Al-Sahli, Trans.). Dar Al-Gharb Al-Islami.

22. Abdesselem, Ahmed. (1971). Al-Mu'arrikhun al-Tunisiyyun fi al-Qurun al-Sabi' Ashar wa al-Thamin Ashar wa al-Tasi' Ashar (Tunisian Historians in the Seventeenth, Eighteenth, and Nineteenth Centuries). Tunis University Publications.

23. Nograh, Touhami. (2011). Al-Mahallah al-Husayniyah: Al-Siyasah wa al-Jibayah fi Tunis al-Qarn al-Thamin Ashar wa al-Tasi' Ashar (The Husaynid Mahalla: Politics and Taxation in Eighteenth and Nineteenth Century Tunisia). Faculty of Arts and Humanities in Tunis.

Second: Foreign sources

1. Brown, L. C. (1974). The Tunisia of Ahmad Bey (1837-1855). Princeton University Press.
2. Cherif, M. H. (1984). Power and Society in the Tunisia of Husayn bin Ali (1705-1740) (Vols. 1-2). Publications de l'Université de Tunis.
3. Cherif, M. H. (1989). Knowledge and Authority in Pre-Colonial Tunisia. Publications de la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis.
4. Mantran, R. (1961). The Evolution of Tunisian Institutions from the 17th to the 19th Century. Institut Français d'Archéologie Orientale.
5. Perkins, K. J. (2004). A History of Modern Tunisia. Cambridge University Press.
6. Pignon, J. (1956). Consuls and Commerce of France in Tunisia in the 18th Century. Éditions Larose.
7. Raymond, A. (1990). Tunis under the Muradids: Studies on the City of Tunis in the 17th Century. Ceres Productions.
8. Valensi, L. (1977). Fellahs and Bedouins in 19th-Century Tunisia. Mouton.

الملاحق

الجدول (1): الوظائف الديوانية والإدارية لصاحب الطابع

المحور	المضمون العملي	الأداة الإدارية	الأثر في الحكم	مثال تاريخي
الختم الرسمي	إثبات صحة الأوامر والرسائل باسم السلطة.	الطابع/الختم والسجل الديواني.	منح القرار صفة رسمية قابلة للتنفيذ.	ارتباط اللقب باسم يوسف وشاكير.
الكتابة والإنشاء	صياغة الرسائل والمراسلات	ديوان الإنشاء والكُتّاب.	تحويل إرادة الباي إلى وثائق	دور الكُتّاب في البلاط الحسيني.

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

	وتوجيه الأوامر.		وأوامر مكتوبة.	
الاستشارة السياسية	تقديم الرأي للباي والتدخل في ترتيب القرار.	المجلس، البلاط، المقابلات.	توسيع نفوذ صاحب الطابع إلى ما وراء الختم.	يوسف في عهد حمودة وشاكير في عهد حسين.
متابعة التعيينات	التأثير في اختيار الموظفين والقياد عند قوة حامل المنصب.	أوامر التولية والمراسلات.	ربط الإدارة بشبكة ولاء البلاط.	اتساع نفوذ شاكير وزيراً أكبر.
الرقابة على المراسلات الخارجية	إدارة بعض المخاطبات مع القناصل والباب العالي.	رسائل رسمية وترجمان وقناصل.	إدخال المنصب في المجال الدبلوماسي.	سياسة شاكير بين العثمانيين والأوروبيين.

(بن أبي الضياف، 1990، ج. 4، ص ص. 15–41، 55–77)؛

(عبد السلام، 1971، ص ص. 201–216).

(Valensi, L., 1977, pp. 45–58).

الجدول :(2) شبكة العلاقات السياسية لصاحب الطابع

الطرف	طبيعة العلاقة	مصلحة صاحب الطابع	مصلحة الطرف الآخر	الأثر التاريخي
الباي	ثقة وتبعية وقرب من مركز القرار.	اكتساب شرعية النفوذ.	تنفيذ السياسة عبر رجل موثوق.	تحول الختم إلى مدخل للسلطة.
الوزير الأكبر	تداخل أو اندماج أحياناً بين المنصبين.	توسيع صلاحياته.	ضبط الديوان والإدارة.	في حالة شاكير صار صاحب الطابع وزيراً أكبر.
الكُتّاب	تنسيق إداري	السيطرة	تنظيم الأوامر	إنتاج نخبة

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

والديوان	وتنافس وظيفي.	على الوثائق.	والمراسلات.	كتابية حول البلاط.
العلماء والوجهاء	بحث عن الشرعية أو مواجهة الاعتراض.	تخفيف المقاومة الاجتماعية.	حماية المكانة والمصالح المحلية.	ظهر التوتر عند التجنيد والإصلاحات.
القناصل الأوروبيون	تفاوض وحذر ومراسلات.	ضبط النفوذ الخارجي.	حماية الرعايا والتجارة.	اتساع البعد الخارجي للمنصب.
الباب العالي العثماني	رابطة سيادية رمزية وسياسية.	موازنة أوروبا وتقوية الشرعية.	إبقاء تونس ضمن المجال العثماني.	برزت بوضوح في سياسات شاكير.

(بن أبي الضياف، 1990، ج. 4، ص ص. 63–92).

(Perkins, K. J. (2004).,pp. 18–24).

(الشريف، 1993، ص ص. 89–104)..

الجدول :(3) الوظيفة المالية والجبائية لصاحب الطابع عند اتساع النفوذ

المجال	طبيعة التدخل	حدود الدليل	أثره على المجتمع
الجباية	التأثير في أوامر الجباية عند تحول صاحب الطابع إلى وزير نافذ.	لا تثبت دائماً بوصفها اختصاصاً أصلياً للقب، بل تبعاً للوزارة.	قد تزيد التوتر بين الدولة والقبائل أو المدن.
العطاءات	التأثير في التعيين	يثبت من خلال	يعزز شخصنة

Journal of Historical and Cultural Studies, Vol.17, No. (70), (2026): 447 – 470
DOI: https://doi.org/10.25130/jhcs.17.70.22.2026

والمناصب	والعزل وشبكات الولاء.	أخبار البلاط والوزراء.	الإدارة.
الإنفاق العمراني	رعاية منشآت دينية أو عمرانية.	واضح في حالة يوسف صاحب الطابع.	بناء مكانة اجتماعية ورمزية.
النفقات العسكرية	ترتبط بالتجنيد والتحديث في عهد شاكير.	أقوى في مرحلة 1829–1837.	أثارت مقاومة واعتراضات.

(بن أبي الضياف، 1990، ج. 3، ص ص. 197–207؛ ج. 4، ص ص. 70–91).
(Valensi, L. 1977, pp. 91–118).
(بن عاشور، 1989، ص ص. 121–139).